المؤشر السعري
6654,1
بتغير قدره
+38,5

مكتب الاستثمار الأجنبي: 90,8٪ من المشاريع الأجنبية المقدمة صناعية

قال مكتب استثمار رأس المال الأجنبي التابع لوزارة التجارة والصناعة ان 90,8٪ من المشاريع الاجنبية التي تم تقديمها للحصول على موافقة المكتب مشاريع صناعية. واوضح المكتب في موقعه الرسمي على شبكة الانترنت ان القطاع الخدمي حل في المرتبة الثانية بحوالي 9,1٪ في حين بلغت نسبة مشاريع القطاع التجاري 1٪ من إجمالي المشاريع المتقدمة. وأفاد بأن نسبة مشاريع القطاع الصناعي التي منحت الموافقة لها بلغت 92٪ في حين قدرت نسبة مشاريع القطاع الخدمي الموافق عليها بـ 8٪ ضمن آخر الإحصاءات المعلنة للمكتب. وذكر المكتب ان المشاريع الأجنبية التي تقدمت للحصول على الموافقة للاستثمار في الكويت تنتمي لـ 13 دولة هي الولايات المتحدة وسويسرا وهولندا وفرنسا وبريطانيا واليابان وإيران والسويد وموريشيوس وفنلندا والاردن وايطاليا وماليزيا.

22 مليون دينار منها مصدرها بيع جزء من محفظة البنك الاستثمارية الدولية

البدر: 87,1 مليون دينار أرباح «الخليج» التشغيلية للنصف الأول وصافي الربح يقفز 70٪ عن الفترة نفسها من 2009 إلى مليوني دينار

البنك يواصل الاستفادة من تحسن أوضاع الأسواق المالية والتركيز على تحسين محفظة القروض والاستثمار

42,8 مليون دينار أرباح الربع الثاني فقط والبنك مستمر في الارتقاء بجودة منتجاته المصرفية

علي رشيد البدر

أعلن بنك الخليج عن تحقيق تحسن ملموس في أرباحه التشغيلية عن النصف الأول من العام الحالي، حيث بلغت 87,1 مليون دينار، منها 42,8 مليون دينار عن الربع الثاني مقارنة بمبلغ 51,1 مليون دينار تم تحقيقها في النصف الأول من عام 2009، أي بزيادة نسبتها 70٪.

وذكر البنك في بيان صحافي أنه قام، بناء على سياسته التحوطية، باحتجاز معظم تلك الأرباح للوفاء بمتطلبات المخصصات اللازمة لمواجهة مخاطر محفظة التسهيلات الائتمانية.

وبين البنك ان الربح الصافي عن النصف الأول بلغ مليوني دينار مقارنة بخسارة قدرها 7,5 ملايين دينار عن النصف الأول من عام 2009، مشيرا الى أن 22 مليون دينار من تلك الأرباح التشغيلية كان مصدرها بيع جزء من محفظته الاستثمارية الدولية.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك علي رشيد البدر ان: «احتياجات البنك من المخصصات اللازمة حتى نهاية يونيو 2010 قد تمت تغطيتها»، مضيفا: «ونأمل ان نحقق في الفترات المقبلة تحسنا في صافي الربح، غير أن ذلك بطبيعة الحال، وكما هو الأمر دائما، سيعتمد جزئيا على أوضاع الاقتصاد وتطوراته».

وأكد البدر: «لقد واصل البنك جهوده الرامية إلى تطوير وتحسين محفظة القروض والاستثمار، واستمر في إدارته الفعالة للقروض والاستثمارات غير المنتظمة، بحيث أمكن استعادة الثقة في قدرة البنك على تحقيق الأرباح في المستقبل المنظور، والتعامل بإيجابية مع الأوضاع الراهنة فيما يتعلق بالقروض والاستثمارات، كما روعي في المخصصات الإضافية التي تم تكوينها في النصف الأول الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى السياسة الحكيمة التي انتهجها البنك، مما عزز الثقة في مركزه وعملياته».

الجدير بالذكر ان بنك الخليج حصل مؤخرا على جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية» التي تمنحها مجلة «آرابيان بيزنس» نظرا لالتزامه بتطوير خدمة العملاء، والربحية، والنمو، والابتكار في مجال المنتجات والخدمات المصرفية.

كما حصل البنك على جوائز «أفضل حملة علاقات عامة»، و«أفضل مركز خدمة عملاء»، و«أفضل منتج»، و«أفضل جهة عمل»، بالإضافة إلى جائزة «توطين وإحلال العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي» للمرة الخامسة على التوالي، وتأتي هذه الجوائز تقديرا لنجاح البنك الملحوظ، وتعبيرا عما أحرزه من تقدم خلال العام الحالي.

70٪ تقريباً من خسائرها في 2009 تتعلق بإعادة تقييم الأصول

الدوسري: «أعيان» ولجنة الدائنين اتفقتا على مذكرة الشروط وخطة العمل وبانتظار موافقة جميع الدائنين

قال العضو المنتدب لشركة أعيان للإجارة والاستثمار أحمد عبداللطيف الدوسري إن الشركة حرصت منذ بداية الأزمة المالية والائتمانية العالمية وتداعياتها على السوق الكويتي على العمل على إعادة الهيكلة المالية والإدارية للشركة من أجل تجاوز الأزمة وتعزيز الأنشطة التشغيلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الجديدة، مشيرا الى انه وفي هذا الإطار واصلت «أعيان» وشركاتها التابعة والزميلة معظم نشاطاتها التشغيلية دون أي توقف، كما بادرت الشركة إلى التفاوض مع الجهات الدائنة منذ بداية الأزمة للوصول إلى اتفاق يحافظ على مصالح جميع الأطراف.

لافتا الى ان الشركة عانت، كغيرها، من الانخفاض الكبير في قيمة الأصول الذي تعرضت له الكويت والمنطقة عموما بسبب الأوضاع الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصادات المنطقة.

وأشار الدوسري في تصريح صحافي إلى أن شركة أعيان ولجنة الدائنين دعتا جميع الدائنين للاجتماع في 21 يوليو الجاري حيث تم استعراض مذكرة الشروط وخطة العمل اللذين تم الاتفاق عليهما مع لجنة الدائنين، وسيتم رفعهما إلى جميع الدائنين بغرض الحصول على موافقتهم. مشيرا الى ان لجنة الدائنين ستبدأ بالعمل مع شركة أعيان لدراسة عرض مقدم من احدى شركات أكبر مساهمي الشركة يتعلق بإعادة هيكلة إضافية لحقوق المساهمين من شأنها تعزيز وتقوية الوضع المالي للشركة، كما سيساعد هذا الخيار عند اعتماده الشركة على التوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي الجديدة المتعلقة بمعايير نسب الدين.

وبين أن شركة أعيان تكبدت خسائر خلال العام 2009 بواقع 73 مليون دينار، يتعلق 70٪ منها تقريبا بإعادة تقييم الأصول في حين يمثل الجزء الباقي في غالبيته تكلفة التمويل، وهي خسائر تجاوزت 75٪ من رأسمال الشركة، مما استدعى إبداء مدقق الحسابات وفقا للمعايير الدولية لرأي مفاده الشك باستمرارية الشركة ما لم يتم إعادة هيكلة الدين ورأس المال، منوها إلى أن الشركة، في هذا السياق، دعت إلى اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين بتاريخ 10 أغسطس المقبل والتي يتضمن جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية بند إطفاء الخسائر بالاحتياطات وجزءا من رأس المال، ومن ثم زيادة رأس المال بواقع 10 ملايين دينار، مؤكدا أن زيادة رأس المال تتوافق مع خطة العمل للسنوات الخمس المقبلة التي تم التباحث حولها مع لجنة الدائنين وحظيت بدعمهم.

أحمد الدوسري

وأشار الدوسري إلى أن الشركة ومنذ وقوع الأزمة الائتمانية العالمية ورغم انشغالها الكبير بالتفاوض مع الدائنين، عملت بشكل جاد ومستمر على تخفيض مصاريفها، حيث نجحت م بين عامي 2008 و2009 في تخفيض مصاريف الموظفين بواقع 63٪، وتخفيض المصاريف الإدارية والعمومية بنسبة 43٪ وذلك لشركة أعيان والشركات المملوكة لها بالكامل. ولفت الى ان الشركة مازالت تعمل على ترشيد الانفاق، وهي تركز على تحسين وتعظيم أصولها عبر التركيز على دعم ومتابعة أعمال الشركات التابعة والزميلة وتقديم جميع أشكال الدعم الفني والإداري اللازم لمساعدتها على اتخاذ القرارات المناسبة التي تتواءم وظروف الأزمة حيث نجح الكثير منها في تحسين مؤشرات أدائها المالية والتشغيلية.

وأكد الدوسري أن من تلك الشركات من استطاعت الاستمرار في تحقيق أرباح في عامي 2008 و2009 مثل شركة أعيان العقارية وشركة عنان للتمويل العقاري وشركة أجيال التعليمية وشركة عناية لتأجير المعدات الطبية ومصرف دجلة والفرات في العراق، ومنها التي تمكنت من أن تتحول من الخسارة في عام 2008 إلى تحقيق الربح في عام 2009 مثل شركة مشاعر القابضة وشركة إنشاء القابضة، في حين أن الشركات الأخرى في طريقها للتعافي قريبا.

وأضاف: «أننا بشكل عام نعتقد أن الأسواق المالية انتقلت من التسعير المبالغ به قبل الأزمة إلى التسعير المجحف حاليا، ونأمل في المستقبل القريب أن تبدأ الأسواق المالية بالتسعير وفق المعايير العادلة والمقبولة فنيا مما سيكون له أثر إيجابي كبير على أصول شركة أعيان وشركاتها التابعة والزميلة نظرا لكون معظم خسائر الشركة في العامين الماضيين ناتجة عن إعادة تقييم الأصول وفق الأسعار المنخفضة السائدة في ظل الأزمة، وهذا التحسن المنشود في الاقتصاد المحلي لن يكون أمرا صعبا وخصوصا في ظل جدية الحكومة ومجلس الأمة على تبني خطة التنمية التي بدأت تنعكس إيجابيا على بعض أعمال مجموعة أعيان التشغيلية».

وبين الدوسري أنه في ظل خطة العمل للسنوات الخمس المقبلة، ستقوم شركة أعيان بالتركيز على الأنشطة التشغيلية للشركات التابعة، وخصوصا النشاط التشغيلي في قطاع الإجارة الذي تتميز به أعيان تاريخيا، مشيرا الى انه تم الحصول على موافقة لجنة الدائنين للاستمرار في دعم نشاط الإجارة التشغيلي في أسواق كل من الكويت والسعودية في المرحلة المقبلة «نظرا لتوافر فرص كبيرة ومجزية في هذا القطاع، آملين أن تحظى خطة إعادة الهيكلة بدعم جميع الدائنين بما يعود بالإيجاب على جميع من تربطهم مصالح بشركة أعيان من دائنين ومساهمين وغيرهم».

يعزز دور البنك في تقديم خدمات ومنتجات جديدة وفق الشريعة

إيوان: «بيتك-تركيا» يدشن أول صندوق يستثمر بالذهب في بورصة إسطنبول

أعلن بيت التمويل الكويتي التركي «بيتك- تركيا» عن بدء الاكتتاب في أول صندوق للاستثمار في الذهب قابل للتداول في البورصة يعرف بصندوق «جولد بلس الاستثماري» والذي سيتم إدراجه في سوق اسطنبول للأوراق المالية عقب انتهاء الاكتتاب.

أفق إيوان

وستتاح المشاركة في الصندوق للأفراد والشركات بما يعزز جهود البنك في طرح خدمات ومنتجات مالية جديدة وفق الشريعة تناسب الطلب المتزايد عليها في السوق التركي والمكانة المتميزة لـ «بيتك- تركيا» والتي تحققت على مدى عقدين من النجاح المتواصل، وبذلك يصبح «بيتك- تركيا» أول بنك اسلامي يقوم بتأسيس صندوق استثماري مطابق للشريعة يتم تداوله في بورصة اسطنبول، مما يوفر سيولة للمستثمرين في الصندوق وسرعة في تسييل حصصهم بالإضافة إلى فرصة الاستفادة من الزيادة في أسعار المعدن الأصفر وميزة الاحتفاظ بالقيمة. وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لـ«بيتك- تركيا» أفق أيوان في تصريح صحافي إن البنك من خلال هذا الصندوق يقدم مسارا جديدا في عمل البنوك الإسلامية بتركيا.

وأضاف: نعمل على توفير منتجات جديدة لعملائنا ومستثمرينا وقد اخترنا إنشاء صندوق يستثمر في الذهب ليتم تداوله في البورصات مستفيدين من تجربتنا الطويلة في سوق الذهب، ونهدف من خلال صندوق جولد بلس إلى منح الفرصة لعملائنا الحاليين ولجميع من يرغب في الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق بالاستثمار في الذهب من خلال سوق رأس المال، ونحن على ثقة بأنه سيكون لنا دور رائد في سد الفجوة في هذا المجال من خلال منتجات استثمارية جديدة ومختلفة، ومنتجات الخزانة.

واوضح أن طرح الصندوق ينسجم مع المركز الرائد لبيتك- تركيا والذي تحقق على مدى سنوات عمله عبر ابتكار خدمات مصرفية متميزة وتقديم منتجات استثمارية جديدة مطابقة للشريعة، وتثمينا للذهب كأداة مالية رائجة يقبل عليها العملاء مستهدفين تحقيق عوائد استثمارية جيدة من وراء حركة النمو الايجابي في أسعار الذهب في الأسواق العالمية.

وفي معرض تأكيده على دخول «بيتك- تركيا» لمجال متخصص من الخدمات المصرفية، قال إيوان: «بطرحنا لصندوق جولد بلس نكون أول بنك اسلامي يقوم بإنشاء صندوق استثماري قابل للتداول في البورصة في تركيا، وخدمات جولد بلس فريدة من نوعها بوصفها أداة مالية مطابقة للشريعة، كما أن توقعنا لاستقطاب مساهمات من مستثمرين من بينهم مؤسسات يزيد من مستوى الاهتمام الذي يحققه الصندوق حتى الآن». وسيتم تداول الأسهم في صندوق «جولد بلس الاستثماري للذهب» تحت رمز GOLDP في بورصة اسطنبول وستديره شركة «بيزيم ديجرلر منكل» بعد استكمال عملية الاكتتاب العام، ويمثل كل سهم قيمة غرام واحد من الذهب تقريبا، ويتوقع أن يكون هناك اهتمام دولي بصندوق جولد بلس نظرا للاعتراف الدولي بالصناديق القابلة للتداول في البورصات عموما.

بعد تأثره جراء الركود الاقتصادي العالمي

مطالبات بخفض سعر الخصم لإنعاش قطاع التجزئة

عمر راشد

فرق التوقيت كان يحول دون ارتباط بين قرار الاحتياطي الفيدرالي بخفض الفائدة وقرار بنك الكويت المركزي باتخاذ نفس نسبة الخفض أو الارتفاع على مدى سنوات.

والتساؤلات المشروعة التي تطرح نفسها بين الحين والآخر تتعلق بـ: لماذا لم يتحرك «المركزي» لتبني وجهات نظر الدول الأكثر تقدما وعلى رأسها انجلترا والولايات المتحدة واليابان في انتهاج نفس أسلوبها في خفض سعر الخصم باعتبارها احدى الأدوات التمويلية المهمة ذات الأثر المباشر في زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد والتي تعد القاطرة الحقيقية لانتعاش أهم القطاعات الاقتصادية على الإطلاق وهو قطاع التجزئة؟.

مراقبون يرون أن تجارة التجزئة ترتبط بشكل كبير بالإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد والذي يعتمد بشكل واسع النطاق على سياسة سعر الخصم التي ينتهجها بنك الكويت المركزي، مشيرين الى أن نسبة 2,5٪ لاتزال مرتفعة مقارنة بالكثير من الدول المتقدمة التي قامت بتحفيز اقتصاداتها بجعل سعر الفائدة صفرا وهي المرة الأولى التي تواجه دول مثل اليابان تداعيات أزمتها المالية من خلال تبني المركزي الياباني «فائدة صفرية».

وعلى الرغم من التخوفات بشأن ارتفاع نسب التضخم على وقع خفض سعر الخصم، إلا أن الأزمة المالية وتداعياتها تمت مواجهتها بأساليب غير تقليدية لأن طبيعتها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي كانت الأصعب منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية.

ويعد سعر الخصم احدى الأدوات المهمة التي من خلالها يتم تعزيز الإنفاق الاستهلاكي وذلك على خلفية تأثر الاقتصاد الكويتي بشكل خاص واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بتداعيات الأزمة المالية العالمية، فوفقا للتقرير الصادر عن شركة كابيتال ستاندارد للتصنيف الائتماني، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر ان قطاع تجارة التجزئة هو ثاني أكبر القطاعات من حيث الحجم، بعد قطاع النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إن المنطقة لديها نحو 6 ملايين متر مربع، فضلا عن بعض المشاريع التي مازالت قيد التنفيذ.

وقد تأثر قطاع التجزئة سلبا بما طال دول مجلس التعاون الخليجي جراء الركود الاقتصادي العالمي خلال 2009.

وعلى الرغم من أن الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي قد شهد بشكل عام نموا أعلى من معدل النمو السكاني بالمنطقة في السنوات القليلة الماضية، وبالتالي أدى هذا إلى تعزيز دخول المستهلكين المتاحة لهم، في السنة المالية 2009، إلا أن القطاع لايزال بحاجة إلى مزيد من الإجراءات المحفزة لأدائه ومنها خفض سعر الخصم لمستويات لا تقل عن 1٪.

وهناك تقديرات تشير إلى أن القطاع باتجاه النمو من 42,64 مليار دولار العام الحالي إلى 59,27 مليارا في 2014 وهو ما يعني أن هناك ضرورة للخروج بالقطاع من حلقة الركود المفرغة التي يعيشها قطاع التجزئة في الكويت منذ اندلاع تداعيات الأزمة المالية.

اللجنة التأسيسية لـ «الكويتية» تتسلم عروض تآلفات البنوك مع اختصاصيي الطيران

كونا: أعلنت اللجنة التأسيسية لإنشاء شركة الخطوط الجوية الكويتية أمس تسلمها عروض تآلفات البنوك الاستثمارية مع اختصاصيي أنشطة الطيران والمحاسبة التي ستكلف بانجاز الأعمال الخاصة بتسويق الحصص في الشركة الجديدة والإشراف على إجراءات المزاد بحصة الشريك الاستراتيجي.

وقال بيان صحافي للجنة انها ستتولى بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي تحليل هذه العروض حيث يتوقع أن يتم الانتهاء من إجراءات اختيار مجموعة بنك الاستثمار ومباشرة عملها في مطلع شهر أغسطس المقبل.

يذكر أن اللجنة باشرت مهامها في 3 مارس الماضي لتنفيذ أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 الخاص بتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة للبدء بإجراءات تخصيصها استنادا لقرار مجلس الوزراء رقم 115 لسنة 2010 بشأن اعتماد تقييم المؤسسة وتكليف هيئة الاستثمار بتأسيس الشركة الجديدة. وأضاف البيان ان اللجنة أنجزت إعداد مشروع عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الجديدة للخطوط الجوية الكويتية وحجز الاسم التجاري «شركة الخطوط الجوية الكويتية» لدى وزارة التجارة والصناعة.\ وأشار الى تعاقد اللجنة مع المكتب القانوني عبدالحميد الصراف ومشاركوه بالتضامن مع بيكر ومكنزي، للقيام بجميع الأعمال القانونية اللازمة لتأسيس الشركة الجديدة وانجاز جميع إجراءات نقل الأصول والخصوم وجميع ما نص عليه القانون رقم 6 لسنة 2008 فيما يتعلق بتخصيص الخطوط الجوية الكويتية وقد باشر التآلف القانوني عمله في 13 يوليو الجاري.

وقال البيان ان اللجنة بدأت أيضا بالتعاون مع إدارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في تحديد رغبات الموظفين الكويتيين العاملين في المؤسسة لتقرير اختياراتهم وفق ما نص عليه القانون ليتسنى تسوية أوضاعهم بالتزامن مع بدء التنفيذ الفعلي للقانون.

وأضاف أن هذا الإجراء جاء بشكل يضمن عدم الإخلال بسير العمل في المؤسسة وفق الأنظمة والمعايير القياسية العالمية المعتمدة إلى أن يتم تحويل العمليات إلى الشركة الجديدة. وأكدت اللجنة استمرارها في تنفيذ مهامها لإنهاء إجراءات تأسيس الشركة ونقل الأصول والخصوم وتسويق الحصص وتسوية أوضاع العاملين الكويتيين وجميع ما نص عليه القانون وقرار تشكيل اللجنة وفق الجدول الزمني المحدد لأعمالها مع حرصها على أن يتم انجاز الأعمال بأفضل المعايير والممارسات المهنية.